

هل سوريا بدجة إلى الخفصة

تاريخ النشر

24 نوفمبر 2025

اكتب

د. شادي أحمد



هل سوريا بدجة إلى الخفصة؟ بين الهم والضرورة

النقل حول الخفصة في سوريا يشبه الشيء عكس دجل مشهود بين برجين مقصدين: لاسقوط الخيار، ولإرفاهية تجهله. المشكلة أن الخفصة ليست روضة سحرية، ولا كارتة معلقة. هي أداة اقتصادية تحتل بيئة مؤسسية سليمة حق توقي ثامها. وفي سوريا، البيئة هي القصة كلها.

القطاع السوري اليم: مشقة عملة كبيرة تعزل بأقل من طلقها

الموقف السوري يتحرك بأليات غير مكتملة: احكار كومي في قطعت، احكار خل في قطعت أخرى، ضف الحكمة، وفيب مسالة حقيقة. التشريعات الكومية تعالي من تراجع الاستثمار، والإدارة التقليدية، والبيروقراطية التي تشكك أكثر مما تنتج. هذا يفتح الباب طبيعيا لمسؤول: هل يمكن أن تكون الخفصة هي نقطة بداية لهلحة تشغيل العجلات المعطلة؟

لماذا طرح الضخمة اليوم؟

لأن الحالة السورية لم تعد قادرة على تمويل أو تحديث قلب لوجها الإنتاجية. ولأن القطع العلم أصبح مملاً غير مستقر، يستهلك السيولة بل أن يفسدها. لذلك يتحول النقش من هل نريد الضخمة؟ إلى كيف نمول بقدر القطع العلم كل؟".

إيجابيات الضخمة: الوجه الذي يغني لأدب القرار

الضخمة ليست شعاراً أيديولوجياً، بل أداة إدارة أصول. يمكن أن تقوم قيمة إذاً أن تُخت في سوق شفافة وتنفسية. أهم مكسبها الصدمة في سوريا:

1. ضخ رأس المال الجديد

القطع العلم اليوم لا يمكنه قدرة تمويل تحديث معمل أو خطوط إنتاج. دخول رأس المال الخلل يفتح حورة استثمار جديدة.

2. تحسين الكفاءة التشغيلية

الشركات الضخمة تملك إلى إدارة رشقة، تخطيط استراتيجي، وتظيم العائد، بضخمة هي قطعت مثل النقل، الاتصالات، الطاقة البديلة، والصناعات الغذائية.

3. تقليل العبء المالي على الحالة

بل صم مؤسسات ضخمة، تستطيع الحالة إدارة توجيه مواردها إلى التعليم والصحة والبنف التحتية.

4. تعزيز المنافسة

إذا كانت بيئة السوق سليمة، دخول شركات ضخمة يخفف ديناميكية أفضل للسعر والوجه والخدمة.

5. نقل التكنولوجيا

الاستثمار الخلل علة يجب معه تكنولوجيا لف، خصوصاً إذا كان الاستثمار خارجياً أو بشركة مع

شركات إقليمية.

سلبات الضخمة: الوجه الذي نهض رؤيته

سوريا ليست سوقاً متبادلة. هي سوق مرتبكة، مكومة بشريعت متغيرة وتوازنات سياسية وقضائية حقيقة. في هذا السياق، الضخمة تحمل مظهر كبيرة:

1. التحول من احتكار كومي إلى احتكار خلل

بحون حكمة صارمة، يمكن أن تتحول الضخمة إلى صفتك مغلقة لصالح مجموعات محدمة، ما يخفف "نخبة

مأكلة" بل سوق تنافسي.

2. بيع الأصول بأقل من قيمتها

في اقتصاد منك، أسعار الأصول تكون متدنية، ما يجعل الضخمة تقريباً لا استثماراً.

3. تسريح العمل

القطع الخلل يسهل لتقليل الكلفة التشغيلية، ما يعفي تقصيص العمالة الحكومية بشكل عنيف إذا غابت برامج حماية اجتماعية وقعية.

4. خروج القرار القضي إلى فاعلين غير مسلمين

ضخمة قطعت هشة مثل الهرمبل أو المراف أو الخط حون إطار تنظيمي حقيقي قد تنقل السيطرة على مفضل الحالة إلى جهة غير خضعة للرقابة المؤسسية.

5. زيلحة الأسعار

عنها يحل المستثمر الخلل حون تنظيم سعي، يتحول المواطن إلى ممول مباشر كخدمة الشركة وليس

لخدمة علة.

هل سوريا بحاجة إلى الضخمة؟ الجواب الواقعي

سوريا لا تحتاج "الضخمة" بالعنف القليلي، بل تحتاج إدارة هيكلية اقتصادية، يكون جزء منها

منح القطع الخلل حوراً في بض القطاعات، كن ضمن قولد وضحة: تنظيم - رقابة - حكمة - منع

الاحتكار - حماية اجتماعية - شعير مضط.

الضخمة ليست هماً. هي أداة. الأداة تصبح ماهرة إذا استخدمت في سوق غير رشقة، وتصبح محدكاً للنمو إذا وضعت ضمن إطار شفاف. ما تحتاجه سوريا هو نموذج شركك كية" وليس "بيع أصول". نموذج يقوم على إدارة مشتركة، عقود أدلة، وتحقق مالية مكومة بنتائج، لا امتيازات.

الخاتمة الاقتصادية

الضخمة في سوريا ليست خياراً أبيض أو أسود. هي ليست الحل السحري لإعقاذ الاقتصاد، وليست

الصيغة التي يجب تجنبها مطلقاً هي خطوة تحتاج بيئة مؤسسية صحية، ظلم منافسة فعال، وقوانين
واقعة تمنع التحول إلى ادكار جديد.
العدالة الصحية: إصلاح حكومي + حوكمة + شركات قطم خل = اقتصاد قادر على التعافي.
هذا المسار ليس مجرد قرار اقتصادي، بل قرار يرتبط بهوية الاقتصاد السوري لقوده.



SCAN TO READ

الرابط الرئيسي للمقال

قرأ المقال على الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=4229